الإخوان وإسلاميون يقتربون من نظام الحكم المصري وسط مخاوف

منتقدون يقولون إنهم يسعون إلى دولة إسلامية

بعد انتظار دام ٨٣ عاماً تشعر جماعة الإخوان المسلمين في مصر أخيراً أن هناك فرصة أن تكون محوراً لنظام الحكم في مصر، ويأمل إسلاميون في أن يقودوا نهضة أمة تعاني من تراجع اقتصادي وسياسي حاد، وذلك وسط مخاوف وهواجس من قمع الحريات، بحسب تقرير لوكالة "رويترز" السبت.

الناصرية / وكالات

وسيحدد هذا الطموح قبل أي شيء آخر الخطوات التالية لجماعة تدين بالفضل في بقائها حتى الآن للطريقة العملية التي تتعامل بها مع الأوضاع. ومن المرجح أن يواصل الإخوان المسلمون اتباع طريقة حذرة على أمل تبديد مخاوف في الداخل والخارج بشأن رؤيتهم المستقبلية لمصر.

وقرّب الأداء القوي للإخوان في الانتخابات التي بدأت هذا الأسبوع البلاد إلى احتمالات لم تكن واردة على الإطلاق قبل عام، وأهمها تشكيل حكومة قد تقودها جماعة كانت محظورة إبان عهد الرئيس السابق حسني مبارك.

وشعار الإخوان المسلمين الذين يتزعمهم أطباء ومهندسون ومعلمون: "الإسلام هو الحل"، لكنها تتحدث باللغة ذاتها التي يتحدث بها إصلاحيون آخرون عندما يتعلق الأمر بالحاجة للديمقراطية واستقلال القضاء والعدالة الاجتماعية في مصر.

ويرى منتقدون أن هذه اللغة تخفي أهدافهم لتحويل البلاد إلى دولة إسلامية خلسة وقمع الحريات في مصر التي يسكنها ٨٠ مليون نسمة منهم عشرة في المئة من المسيحيين.

من جانبه، قال عصام العريان، وهو طبيب من قيادات الإخوان، "حان الوقت أن نبني دولة حديثة، دولة قانون حديثة، دولة ديمقراطية".

وكان العريان سجينا سياسيا عندما أطيح بمبارك في فبراير/ شباط، وهو أيضا قيادي في حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين.

ورفض العريان مقارنة حركته بحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا ذي الجذور الإسلامية، وعلّق: "أتمنى أن يكون لدينا نموذج مختلف".

وتابع: "نتمنى عندما نبني بلدا ديمقراطيا حديثا في مصر أن يكون مثالا طيبا ويلهم آخرين ببناء نظام ديمقراطي".

خفاجي: المخاوف مبالغ فيها

وإلى ذلك، يقول علي خفاجي أمين الشباب في حزب الحرية والعدالة، البالغ من العمر ٢٨ عاما، "إن المخاوف من الجماعة مبالغ فيها".

ويصف خفاجي، وهو عضو في الجماعة منذ أن كان في المدرسة الثانوية، جماعته بأنها "معتدلة جدا ومنفتحة".

وأضاف أن "هدف الجماعة هو إنهاء الفساد وبدء الإصلاح والتنمية الاقتصادية، وأن هذا جذب الكثير من الأنصار للانضمام إليها".

ونفى خفاجي ما يدور عن حظر الإخوان للخمور أو إجبار النساء على ارتداء الحجاب في حالة توليها السلطة.

وأضاف أن "فرض مثل هذه القواعد ضرب من الجنون، وإن جماعة الإخوان لا تتسم بالجنون بل هي جماعة عقلانية لها فهم جيد بالشعب المصري والإسلام".

ويتوقع محللون ودبلوماسيون أن تتجنب الجماعة على المدى القصير المجالات التي تثير جدلا وأن تركز على الإصلاحات التي يمكن أن تلقى توافقا.

وقال شادي حامد، وهو مدير أبحاث في مركز بروكينجز الدوحة، إن "الإخوان ربما يحاولون تشكيل ائتلاف في البرلمان الجديد مع جماعات علمانية إدراكا منهم للمخاوف الموجودة لدى قطاع من المصريين".

وأضاف: "سيبذلون قصارى جهدهم لإظهار التعاون مع جماعات اليسار والجماعات الليبرالية".

وتابع: "سيتعين عليهم أن يحققوا إنجازا ما. ستكون لقمة العيش هي محور تركيزهم، لكنهم سيهتمون أيضا بإضفاء الطابع الإسلامي، لكن هذا لا يرد كثيرا في خطابهم هذه الأيام.

العفو الدولية تتهم السلطات السعودية بقمع المحتجين رداً على الربيع العربي

بغداد / متابعة المدى

اتهمت منظمة العفو الدولية في أحدث تقرير لها السلطات السعودية بشن موجات من القمع ردا على ثورات الربيع العربي. وذكر تقرير صادر عن المنظمة أن " السلطات السعودية اعتقلت آلاف الأشخاص كثير منهم من دون تهمة أو محاكمة".

واتهم التقرير الذي صدر أمس في ٧٣ صفحة السلطات السعودية باعتقال مئات الأشخاص طالبوا بإصلاحات سياسية واجتماعية أو دعوا للإفراج عن أقارب لهم احتجزوا دون محاكمة أو توجيه تهم إليهم. وقال التقرير إنه منذ اندلاع الاحتجاجات في فبراير / شباط الماضي تحديا لحظر التظاهر في المملكة السعودية نفذت السلطات حملة اعتقالات واسعة ضد مئات الأشخاص معظمهم من الشيعة في المنطقة الشرقية. ووفقا لتقرير المنظمة الدولية، اعتقل أكثر من ٣٠٠ شخص منذ مارس / اذار بعد مشاركتهم في احتجاجات سلمية في القطيف والاحساء شرقي البلاد. وأضاف التقرير أن معظم هؤلاء أفرج عنهم بعد تعهدهم بعدم المشاركة في أي احتجاجات أخرى وفرض على بعضهم حظر السفر خارج البلاد.

وقالت منظمة العفو إن القضاء السعودي أصدر أحكاما الأسبوع الماضي على ١٦ شخصا بينهم تسعة من الإصلاحيين البارزين بالسجن لمدد تتراوح ما بين خمس إلى ٣٠ سنة.

وأضافت أن هؤلاء كانوا معصوبي الأعين ومكبلين أثناء المحاكمة ولم يسمح لمحاميهم بحضور الجلسات الأولى للمحاكمة.

وقال فيليب لوثر مسؤول المنظمة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا إنه تم " استهداف المتظاهرين السلميين ومؤيدي الإصلاح السياسي واعتقالهم في محاولة للقضاء على أي دعوات للإصلاح مثل التي انتشرت في أنحاء المنطقة".

وأضاف أن " الممارسات التعسفية من قبل السلطات السعودية ضد المتظاهرين مثيرة للقلق وتشبه الاجراءات التي استخدمتها قوات الأمن على مدى طويل ضد الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم إرهابية".

ووجهت المنظمة الدولية اتهاما للسلطات السعودية باحتجاز آلاف الأشخاص بتهم تتعلق بالإرهاب مؤكدة وجود ممارسات لتعذيب المحتجزين وتعرضهم لسوء معاملة على نطاق واسع وهي التهم التي تنفيها الحكومة السعودية.

وقال مراسل بي بي سي لشؤون الأمن فرانك غاردنر إن السعودية تقاوم حتى الآن موجات التغيير التي اجتاحت معظم أنحاء العالم العربي.

وأضاف أن العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز ضخ مليارات الدولارات لدعم المؤسسات الأمنية والدينية في البلاد التي تدعم حكم العائلة المالكة.

محكمة عسكرية تصدر حكماً على بن علي بالسجن ٥ سنوات

فرنسا /وكالات

ذكرت وكالة الأنباء التونسية أن الرئيس الديكتاتوري السابق للبلاد، زين العابدين بن علي، أدين غيابياً بتعذيب ضباط فى الجيش وأصدرت محكمة عسكرية حكماً عليه بالسجن لمدة خمس سنوات. كان بن علي فر إلى السعودية في الرابع عشر من يناير، بعد أن واجه ثورة شعبية ويواجه الآن مئة تهمة في محاكم مدنية وعسكرية.

وأدين بالفعل ثلاث مرات في محاكم مدنية.

وتشمل القضية الحالية ضباطاً في الجيش متهمين بارتكاب انقلاب في عام١٩٩١، وفقا لما ذكرته وكالة الأنباء التونسية "الأربعاء"

وأدين عديد آخرون من مسئولين أمنيين كبار سابقين في القضية وحكم عليهم بالسجن ما بين ثلاثة إلى أربعة أعوام.

وحكم على بن علي الآن بالسجن لمدة ستين عاماً على الأقل.

وزراء دفاع إسرائيل يطالبون برفعٍ ميزانية الجيش تحسباً للحرب مع مصر

تل ابيب / وكالات

طالب وزراء دفاع إسرائيل السابقين، ضرورة تخلى الحكومة الإسرائيلية عن فكرة تخفيض نفقات وزارة الدفاع والجيش الإسرائيلي، استعداداً لمواجهة أي حرب مستقبلية مع مصر عقب سقوط النظام السابق، وتنامي ظهور التيارات الإسلامية فيها.

وذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية، أن كلاً من الجنرال "عامير بيريتس" وزير دفاع إسرائيل السابق، والجنرال "بنيامين بن اليعازر" وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق، طالب خلال جلسة لجنة الشئون الخارجية والدفاع بالكنيست الإسرائيلي "البرلمان"، بزيادة ميزانية الإنفاق العسكرى للجيش الإسرائيلي ليصبح أكثر جاهزية لمواجهة أي حرب محتملة مع مصر. كما ذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت"، أن وزير الدفاع الإسرائيلي الحالي إيهود باراك، يرفض بشدة اقتراح وزير الحكومة بنيامين نتانياهو، بتخفيض ميزانية الانفاق العسكري لتوفير دعم المواطنين الإسرائيليين الذين تظاهروا بالآلاف مؤخراً، مطالبين بتوفير العدالة الاجتماعية والسلع الأساسية. وأوضحت الصحيفة الإسرائيلية، أن وزير الدفاع إيهود باراك برر رفضه لتقليص ميزانية الجيش الإسرائيلي، بأن مصر أصبحت تمثل خطراً على أمن إسرائيل القومي، وأن هناك احتمالات تشير إلى نشوب حرب في اي وقت بين الجانبين.

الجامعة العربية تحظر سفر ١٧ مسؤولاً سورياً

القاهرة ا. ف.ب

ذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية، أمس الخميس، أن الجامعة العربية وضعت ١٧ مسؤولا سوريا على قائمة الشخصيات الممنوعة من السفر إلى الدول العربية على رأسهم ماهر الأسد شقيق الرئيس بشار الأسد.

ونشرت الوكالة أسماء الممنوعين من السفر، ومن بينهم عماد داود عبد الله وزير الدفاع، ومحمد إبراهيم الشعار وزير الداخلية، ورستم غزالي رئيس جهاز المخابرات، وعبدالفتاح قدسية مدير المخابرات.

كما شملت القائمة عاصف شوكت نائب رئيس أمن الموظفين، وهو زوج شقيقة الرئيس بشار الأسد، بالإضافة إلى رجل الأعمال رامي مخلوف، وعدد من الألوية والضباط في الجيش والأمن.

وأشارت الوكالة إلى أن "اللجنة المكلفة بتنفيذ العقوبات وتحديد الشخصيات السورية الممنوعة من السفر إلى الدول العربية، عقدت اجتماعًا الأربعاء بمقر الأمانة العامة للجامعة العربية على مستوى كبار المسؤولين والخبراء لتحديد قائمة الشخصيات الممنوعة من السفر." كما حددت اللجنة السلع الإستراتيجية، التي لن يشملها الحظر على سوريا وتحديد موعد وقف رحلات الطيران من والى دمشق على أن ترفع تقريرا بذلك إلى اللجنة الوزارية العربية المعنية بسوريا التي ستجتمع بالدوحة السبت المقبل.

وقد أوصت اللجنة في هذا الشأن بوقف رحلات الطيران من وإلى سوريا اعتبارًا من منتصف ديسمبر الجاري واستثناء مجموعة من السلع من العقوبات تتمثل في الحبوب ومشتقاتها والأدوية والمستلزمات الطبية والغاز والكهرباء، وفقا للوكالة.

من جانب آخر تعكف الدول الاعضاء في مجلس حقوق الانسان اليوم على مراجعة الصيغة النهائية لمشروع القرار الذي سيتم طرحه غدا في جلسة المجلس الاستثنائية الخاصة بالاوضاع في سوريا وذلك في محاولة للوصول الى صياغة تضمن حصوله على اغلبية جيدة.

ويطالب مشروع القرار الذي حصلت وكالة الانباء الكويتية (كونا) على نسخة منه باقامة ممرات انسانية آمنة وتعيين مقرر خاص لمتابعة اوضاع حقوق الانسان في سوريا بصفة دورية وتنفيذ مقررات جامعة الدول العربية بالكامل.

كما يطالب "باحالة تقرير لجنة تقصي الحقائق الى الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الأمن الدولي لاتخاذ الاجراءات المناسبة نظرا لطبيعة الجرائم الواردة في التقرير".ودعا السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون وفقا لمهمات وظيفته الى "اتخاذ التدابير اللازمة وفقا لميثاق الامم المتحدة".كما يشدد مشروع القرار على "ضرورة دعم الجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية بخصوص الوضع في سوريا وبما يتوافق مع قرارات الجامعة بهذا الصدد".

ودعا النظام السوري الى "تنفيذ خطة جامعة الدول العربية والعمل بها مع مساعدة سوريا في معالجة نقاط الضعف المؤسسية الخطيرة من خلال تعزيز استقلال القضاء واصلاح قطاع الأمن".

ويطالب مشروع القرار "بضمانات الوصول الآمن وبدون عوائق لجميع الجهات الفاعلة الانسانية وضمان ممر امن للامدادات الانسانية والطبية الى داخل البلاد اضافة الى تسهيل العودة الطوعية للاجئين والمشردين السوريين وتوفير حق اللجوء للرعايا السوريين الذين يلتمسون الحماية وفقا لأحكام القانون الدولي التي تحكم منح حق اللجوء".

كما يطالب "بانشاء آلية للتحقيق في حالات الاختفاء من خلال السماح لأقارب الأشخاص المختفين برواية تفاصيل قضاياهم وتعليق خدمة جميع المتورطين من الجيش وقوات الأمن ممن يثبت ارتكابهم انتهاكات خطيرة".

ويعرب القرار عن "القلق الشديد ازاء سياسة الافلات من العقاب السائدة وترسيخ منح حصانة للمسؤولين تشريعات الدولة مخالفة لالتزامات الدولة القانونية الدولية".

وطالب "السماح بوصول مراقبين دوليين مستقلين الى جميع أماكن الاحتجاز والشروع في تحقيقات فورية ومستقلة ونزيهة على الصعيدين المحلي وتحت القانون الدولي لوضع حد للافلات من العقاب وضمان المساءلة وتقديم الجناة الى العدالة".

وشدد على "ضرورة ضمان الوصول بدون عائق الى الرعاية الصحية وعدم التدخل في المستشفيات لاعتقال أو اختطاف أي متظاهرين جرحى والسماح لوسائل الاعلام المستقلة والدولية للعمل في سوريا من دون قيود المضايقة أو الترهيب". ويدعو القرار السلطات السورية الى التعاون مع لجنة التحقيق المستقلة ومكتب المفوضة السامية لحقوق الانسان وآليات المجلس بما في ذلك منح حق الوصول الى سوريا. ويستند القرار في ديباجته الى "مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان والمعاهدات الدولية ذات الصلة بحقوق الانسان بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتي هي ملزمة لجميع الدول لتعزيز وحماية حقوق الانسان والحريات الأساسية".

كما يعرب القرار عن "استيائه من رفض الحكومة السورية التنفيذ الكامل لقرار مجلس حقوق الانسان واستمرارها في عدم التعاون مع لجنة تحقيق مستقلة ما يدعو الى الشعور بقلق عميق ازاء استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان من قبل السلطات السورية ضد سكانها".

ويدين القرار بشدة استمرار الانتهاكات الواسعة النطاق والمنهجية والجسيمة لحقوق الانسان والأساسية من قبل السلطات السورية مثل الاعدام التعسفي والاستخدام المفرط للقوة وقتل واضطهاد المحتجين والمدافعين عن حقوق الانسان والصحافيين والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والانتقام والتعذيب وسوء المعاملة بما في ذلك الأطفال.

كما يشير الى وجود أوامر من كبار ضباط الجيش لتنفيذ الهجمات ضد المدنيين في المدن والقرى في جميع أنحاء البلاد وتكرار هذه الطبيعة مع استمرار مستويات من القوة المفرطة من قبل وحدات القوات المسلحة السورية وقوات الأمن المختلفة وطبيعة هذه الهجمات المنسقة والحقائق التي ترتبت عليها.

في الوقت ذاته يشير القرار الى ارتكاب انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الطفل من قبل السلطات السورية بما في ذلك قتل الأطفال خلال المظاهرات على نطاق واسع والاحتجاز التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة وتعرضهم لجميع أشكال العنف الجنسي.

ويرى مراقبون هنا في تصريحات ل(كونا) ان هذا القرار سيحظر باغلبية جيدة اذا وافقت ٢٨ دولة على انعقاد تلك الجلسة الاستثنائية وهي الثالثة من نوعها خلال ثمانية اشهر لدراسة الوضع السوري ما يعكس وجود قلق دولي حقيقي مما يحدث في سوريا.

اشتباكات بين الجيش ومنشقين في تعز توقع ٨ قتلى و ٣٥ مصاباً

صنعاء / رويترز

قتل ثمانية أشخاص وأصيب خمسة وثلاثون آخرون بجروح في اشتباكات عنيفة منذ ساعات الفجر الأولى بين الجيش اليمني ومنشقين يساندهم مسلحون مدنيون في الأحياء الغربية لمدينة تعز في اليمن. وأفاد مراسل "العربية" أن اللواء "٣٣ مدرع" يحاول منذ الفجر اقتحام الأحياء الغربية للمدينة بعد قصف مكثف ليلا لعدد من أحيائها.

وأكد سكان في المدينة لوكالة "فرانس برس" أنه مع استمرار الاشتباكات تم إغلاق جميع الطرقات المؤدية إلى المدينة التي باتت معزولة عن محيطها الريفي، وهي أكبر مدينة في اليمن من حيث عدد السكان، ولها دور فاعل في الحركة الاحتجاجية المناهضة للرئيس اليمني علي عبدالله صالح.

وذكر شهود أنهم رأوا دبابات الجيش تنتشر في حي بيرباشا وفي جوار نادي الصقر في غرب المدينة وكانت تلقى مقاومة شديدة. كما تقوم قوات الجيش بقصف ضواحي شمال تعز، لا سيما منطقة المخلاف.

وأفات مصادر محلية أن قوات اللواء ٣٣ المرابطة على مشارف المدينة تلقت في اليومين الأخيرين تعزيزات بالدبابات والرجال من الجيش في محافظة لحج الجنوبية.

وأفادت المصادر أن القصف الذي طال أحياء الروضة والمسبح في تعز ليل الأربعاء/ الخميس تسبب بأضرار مادية كبيرة.

وتشهد تعز انتشارا واسعا للمسلحين المعارضين والموالين للرئيس صالح، فيما أكد سكان لوكالة "فرانس برس" أنهم يلحظون تواجد "وجوه غريبة" بين المسلحين الموالين للرئيس، قد يكونون أتوا من خارج تعز.

ويأتي ذلك بالرغم من التوقيع على اتفاق لنقل السلطة في اليمن يشمل خصوصا رفع المظاهر المسلحة.

إلا أن مسؤولين في معسكر الرئيس وفي المعارضة على حد سواء حذروا من هشاشة الأمن، وإمكانية انفجار الوضع في أي لحظة، لا سيما في تعز.